

الإدارة المالية في المملكة السورية السّوقية

د. مفيد رائف العابد
جامعة دمشق

تحولت الدراسات التاريخية الحديثة مؤخرا نحو المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للعصور المختلفة ، بعد ما اشبع التاريخ السياسي عرضا وتفسيرا . وقد ساهم في هذا التحول عدة عوامل أولها غنى المكتبات بالدراسات السياسية التي افترقت حسب مدارس العرض والتفسير التاريخي ، مما أدى الى تشوش الفكر التاريخي ، وقلّة الثقة بهذه الدراسات نتيجة لذلك . وثانيها قرب الدراسات الاجتماعية الاقتصادية من الواقع المعاش وسهولة اجراء الاسقاطات التاريخية التي تكفل مراقبة التطور التاريخي عبر العصور المتعددة . وثالثها ، مصداقية هذه الدراسات ، أي الاجتماعية الاقتصادية ، وبعدها عن الهوى والتحيز بالمقارنة مع الدراسات السياسية ، فالمؤرخ الذي يتعامل مع المعلومة الاجتماعية الاقتصادية ، والتي نعتمد في استنباط معظم اجزائها على الآثار، يتعد بحكم التخصص عن المعلومة السياسية التي قد تخضع في فترة من الفترات لهوى المؤرخ المعاصر أو هوى الكاتب الذي يتحدث عنها .

لكن الدراسات الاجتماعية الاقتصادية ، على مصداقيتها وبعدها عن الهوى ، لا تخلو من صعوبة تتجاوز في معظم الحالات صعوبة البحث في التاريخ السياسي . فهي متناثرة في المصادر تناثرا يجعل من الصعوبة بمكان الإحاطة بها جميعا . فنادرا ما كان المؤرخ في أي عصر من العصور ، وبخاصة في التاريخين القديم والوسيط ، يتجشم عناء الكتابة حول طريقة معيشة زوجين ، أو أية حادثة اقتصادية اجتماعية ، كانخفاض سعر القمح أو ارتفاع سعر الفائدة ، أو غير ذلك من الأمور . فقد كانت مثل هذه الأمور المعاشة يوميا أقل أهمية ، في نظر مؤرخ القديم والوسيط ، من أن يفرد لها صفحات أو فقرات في مؤلفه .

ولهذا يعتبر البحث في هذين الموضوعين عملا يحتاج الى صبر وناة كبيرين ، كما يعتبر على جلال قيمته غير متكامل الصورة نظرا للنقص في الوثائق فيما يتعلق بالتاريخ الحضاري لاية فترة زمنية دون استثناء .

ويكاد مثل هذا القول ينطبق بشكل كبير على التاريخ الهلنستي ، وبشكل اخص على تاريخ سورية في تلك الفترة ، وبشكل أكثر تخصيصاً على الإدارة المالية التي لا تكاد المعلومات المتوافرة عنها تصل الى نسبة العشر قياساً على مثيلاتها في تاريخ مصر في العصر البطلمي . ولهذا السبب درج مؤرخو الفترة على اجراء مقارنات مع المعلومات المتوافرة عن مصر ، بناء على مقولة منطقية وهي ان التشابه في النظم والتسميات السياسية لابد ان يستتبعه تشابه الى حد ما في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، وبخاصة ان ملوك مصر وسورية انحذوا من منطقة واحدة هي مقدونية ، وان الدولتين متجاورتين وان مناطقيهما خضعت في فترة سابقة ولمدة طويلة لحكم امبراطورية واحدة هي الامبراطورية الفارسية .

وعلى هذا سندرج في هذا البحث ، على ما درج عليه المؤرخون المعنيون ، في حين سنحاول الاكتفاء بالإشارة الى ما لم يرد له ما يماثل المعلومات من مصر البطلمية .

اولاً - التنظيمات والسياسة المالية :

بالرغم من اعترافنا السابق بتعذر تبين معالم النظم المالية في سورية بالوضوح نفسه الذي تيسره وفرة المصادر البطلمية ، وما يمكن ان يقال من ان اتساع رقعة الامبراطورية السلوقية وكثرة اوجه النشاط العسكري والعمراني التي حفلت بها الفترة ، ادت الى انه لم تتوافر لمعظم ملوك سورية فرص كافية للعناية بالنواحي التنظيمية ، فانه لا يمكننا ان نتصور ان هؤلاء الملوك قد اخلدوا الى السكينة بعد خوض حروبهم ، وانهم لم يقدموا على وضع اسس جديدة للإدارة المالية في امبراطوريتهم او على أقل تقدير ، تطوير الاسس القديمة لهذه الإدارة في الاقاليم الرئيسة الثلاث (سورية وبابل وآسية الصغرى) والتي كان لكل منها مقومات اقتصادية تختلف وتتشابه .

واذا كان من المؤسف اننا لا نستطيع تبين خطوات كل ملك سوري في تلك الفترة لان نقص معلوماتنا عن التنظيمات المالية الفارسية ، التي لا نستطيع ان نتبين معالمها بشكل واضح قبل انطيوخس الثالث (١٢٣ - ١٨٧ ق.م)^(١)، يزيد الامر غموضاً ، فاننا على الأقل نستطيع ان نعرض عموميات النظام ، ونبدأ البحث في الإدارة المالية .

١ - الإدارة المالية :

كانت الإدارة المالية في سورية السلوقية تسمى (توباسيليكون) to Basilikon وتعني (الملكية) باليونانية ، في حين احتفظت الخزانة الملكية بالاسم الفارسي

(غازو فولاكيون) Gazophylakion ويعني (خزانة الدولة) (٢). وقد اختلفت التنظيمات المالية في مصر عنها في سورية تحديدا في ان فروع المصرف الملكي في مصر كانت منتشرة في كافة مراكز المملكة الادارية صغيرها وكبيرها . في حين اقتصر وجود بيوت المال في سورية على بعض القلاع الحصينة . وهذا ما تؤكد حداثتان اولاهما انه في سنة ٢٤٦ ارسل سلوقس الثاني رسالة الى مسؤول بيت المال في قلعة (سولوي) Soloi في كليكية(٤) يأمره فيها بتسلم مبلغ (١٥٠٠) (تالانت = وزنة) وهو ثمن ارض باعها الملك(٥) . وثانيهما ما يذكره المؤرخ يلينبوس من ان حصيلة الجزية التي جمعت من اقليم بكامله اودعت في قلعة مدينة (كافرينا) Kaphrena على نهر الفرات(٦) .

ويبدو ان الفوارق في نظم الحسابات بين سورية السلوقية ومصر البطلمية تكمن اساسا في طرق الجباية المعتمدة في المملكتين . فقد كانت الجباية عند البطالمة تعتمد على نظام المزرعة المراقبة من قبل الدولة(٧) . ولهذا كان الفلاح المصري يدفع ضرائبه في أحد فروع المصرف الملكي ، في حين كانت المسؤولية الضريبية في سورية والاقاليم التابعة لها جماعية ، وبالتالي كانت القرى والمراكز توردها الى الصناديق الملكية في القلاع آنفة الذكر ، وهذا ما يرجحه قيام الكاهن الاكبر اليهودي في بيت المقدس بجمع الجزية المفروضة على رعيته وايداعها الصندوق الملكي(٨) .

ويميز الكتاب الثاني من مجلد « الاقتصاد » بين ادارتين مالتين اعتمدتا في آسية الغربية عموما في بدايات العصر الهلنستي ، واحدة تتبع الادارة المركزية مباشرة وثانية تتبع المراكز والساترابيات (أي الولايات او المربزانات) ، ويوضح الكتاب نفسه الموارد الخاصة بكل ادارة منهما . ويبدو ان الاسكندر وقادته قد اعتمدوا هذا النظام ذا الاصول الفارسية ، اذ بموجبه طالب انتيفونس القائد سلوقس بتقديم تقرير ادارته المالية في ولاية بابل(٩) .

وفي وقت لاحق يصعب تحديده عدل الملوك هذا النظام وتشددوا في مركزيتهم المالية لدرجة أصبحت جميع الضرائب التي يجمعها الولاة (الستارية مفردها ساتراب) . تسلم الى الخزينة المركزية مثلها في ذلك مثل ضرائب الارض والجمارك والاشخاص . وثبتت الوثائق اليهودية والوثائق المالية المكتشفة في بابل ما سبق ذكره ، حيث مهتت جميعها بشعار المرساة الملكية(١٠) ، على عكس الوثائق غير المالية التي كانت تمهر بشعارات الساتراب المحلي .

٢ - مدراء المالية :

كان الملك في سورية كنظيره البطلمي في مصر يتربع على قمة الادارة المالية، وينوب

عنه في رئاسة هذه الإدارة موظف يدعى (هو ابي تون بروسودون) ho epi ton Prosodon (١١). الذي يرأس بدوره سلسلة من الموظفين الذين يمثلونه في الأقاليم ويحملون في بعض الحالات اللقب نفسه (١٢) ، كما في مدينة سوسة ومقاطعة كيليكية (١٣) .

والى جانب نائب الملك للشؤون المالية هذا ، عملت مجموعة من المساعدين حمل كل واحد من أفرادها لقباً حملته وزير المالية البطلمي وهو (ديويكيتيس) Dioikitis . وقد ورد هذا اللقب في عدد من الوثائق أولها تعود الى فترة سلوقس الاول (٣١٢-٢٨٠) الذي أرسل موظفاً بلقب ديويكيتيس الى مقاطعة البونتوس (شمال آسية الصغرى) بعد ضمها الى سورية اثر انتصاره على لوسيماخوس (١٤) . وثانيها ورد في رسالة بعث بها انطيوخس الثالث الى مدينة (نوسا) Nysa (١٥) ، وثالثها في رسالة موقعة باسم انطيوخس الثاني (١٦) . ولا يعرف على وجه الدقة طبيعة المهام التي أوكلت الى حملة هذه الألقاب وان كان يرجح قيامهم بالإشراف الدائم أو المؤقت على الأمور المالية في الأقاليم .

وتشير رسالة من فترة حكم انطيوخس الثاني الى موظف مالي آخر يحمل لقباً هو (الايكونوموس) Ekonomos وتعني (المدير) . وباستثناء ما تنبئنا به الرسالة من أن هذا الموظف اشرف على مفاوضات بيع الملك احدى اراضيه الى زوجه او مطلقة (لاوديكيّا) (١٧) فاننا لا نعرف طبيعة عمل هذا الموظف بالتفصيل اللهم الا اذا اضفنا الى معلوماتنا عنه ما يفيد ، من الرسالة نفسها ، أن الايكونوس تلقى أمراً من موظف يدعى (متروفانس) Metrophanes اضطره الى دفع تكاليف نقش عقد البيع على الحجر . ولما كان نص الرسالة لا يوضح عمل متروفانس هذا ، فإن من المرجح أن يكون (ساتراباً) أو (ديويكيتيس) . كما ترجح صيغة النص نفسه أن يقوم الايكونوموس فيما بعد بتوجيه أمر الى (الهوبارخوس) - وهو المسؤول عن أصفر وحدة إدارية في سورية السلوقية - ليقوم بتسليم قطعة الأرض المبيعة الى صاحبها الجديدة (١٨) .

ويبدو أن الهوبارخوس كان الموظف الوحيد الذي خضع للادارتين الإدارية والمالية على حد سواء ، على اعتبار أن الهوبارخية هي أصفر الوحدات الإدارية في تقسيمات الدولة (١٩) ، وبما أنه لا يتفرع عن هذه الوحدة الصغرى وحدات أصغر ، فعليها يعتمد جهاز الدولة في تنفيذ القرارات والتوجيهات المركزية الإدارية والمالية وحتى العسكرية .

٣ - قواعد واستثناءات مالية :

تبين نصوص في المصادر اليهودية بعض الجوانب الغامضة في الإدارة المالية

السلوقية وبخاصة ما يتعلق منها بنظام (الادايراتيو) Adaeratio الذي شاع في عدد من الممالك الهلنستية ، والذي بمقتضاه كان الملك يستبدل النقود بالضرائب العينية ، وهذا ما تثبته حادثة قبول انطيوخس الثالث استبدال ما يوازي قيمة الذبائح والزيتون المخصصة لبيت المقدس نقدا (٢٠). ويبين النص نفسه استثناء ما بأن الحنطة والملح سلمتا عينا الى المعبد ، الامر الذي يسمح بالافتراض ان الدولة كانت تحتكر مناجم الملح أو انها على الأقل كانت تتسلم بعض الضرائب المفروضة على المناجم عينا (٢١). كما يتضح من ذات النص ان الادارة المالية كانت ، كمثيلتها البطلمية ، تعتمد مكيالا خاصة في تقدير كمية الحبوب الضريبية ينقسم الى وحدات اصغر (٢٢) .

ومن خلال ما يذكره سفر المكابيين الثاني من ان سلوقس الرابع تعهد مرة بتأمين نفقات الشعائر الدينية في بيت المقدس من موارده الشخصية (٢٣) ، يمكن الافتراض أيضا بوجود جهاز مالي خاص بالملك ، وميزانية منفصلة عن ميزانية الدولة ، وهو نظام اشبه ما يكون بنظام (الايديوس لوغوس) Idios Logos في مصر البطلمية (٢٤)، ويمدنا سفر المكابيين الاول بمعلومات اضافية عن هذا النظام وذلك من خلال خطاب ارسله دميتريوس الاول الى المعبد نفسه يهبه فيه خمسة عشر الف وحدة من الفضة سنويا ، ويطلب فيه من الادارة المالية المركزية اقتطاع هذا المبلغ من حساب الملك في الامكنة المناسبة (٢٥) . وهي حادثة تؤكد معلومة اخرى وهي وجود حصة للملك في الفروع المالية المتعددة في الامبراطورية .

وعلاوة على ذلك توضح نصوص اخرى سلطات الملك المالية المطلقة التي تتعدى حدود ميزانيته الخاصة ، وبخاصة في حالة انعامه على من يشاء دخلا معيناً، أو التخلي بصورة كاملة عن مصدر من مصادر الدخل الخاصة أو العامة لصالح شخص أو هيئات معينة ، وذلك من خلال ما يذكره سفر المكابيين من أن انطيوخس الرابع منح مرة اخرى خليلاته دخل بعض المدن التابعة لاقليمي (تارس) Tarse و (مالوس) Mallos (٢٦). وان دميتريوس الاول وقف مدينة (بطلماية) ptolemais (عكا وضواحيها) (٢٧) لصالح معبد بيت المقدس ..

ومن جهة اخرى وعلى مستوى آخر كان الملك يمن باعفاءات ضريبية محددة على الافراد والجماعات والمدن . وهذا ما توضحه لنا مجموعة من الحوادث أهمها حادثة منح سلوقس الثالث جزيرة رودوس اعفاء من الضرائب ، وحادثة تخصيص بعض الفئات في بيت المقدس بامتيازات ضريبية في عهد انطيوخس الثالث ، واعفاء سكان المدن بكاملهم من ثلث الجزية المفروضة على المدينة . واخيرا رغبة عدد من الملوك

المتأخرين في إصدار إعفاءات محددة بفترة زمنية لصالح عدد من المدن أشهرها (نوسا) وأروتري Erythree (٢٨) .

وتعتبر المعلومات المتوافرة عن الضرائب المفروضة على بيت المقدس في الفترة مدار البحث نموذجية بالمقارنة مع غيرها من المعلومات الضريبية من مناطق أخرى . ولهذا نجد أنفسنا - رغم التكرار أحيانا - مدفوعين إلى استعراض هذه الضرائب لايضاح جوانب الفكرة .

تذكر المصادر من الفترة نفسها أن أنطيوخس الثالث بعد استيلائه على بيت المقدس طالب سكانها بضرائب عدة يمكن إجمالها ضمن ثلاثة تقسيمات رئيسة ، أولها ، جزية عامة إجمالية (٢٩) يبدو أنها كانت تفرض على المجتمع اليهودي بأسره ، وثانيها ضرائب مباشرة بما فيها ضرائب الأشخاص (٣٠) ورسوم الملح (٣١) وضريبة التاج (٣٢) . وثالثتها ضرائب غير مباشرة (٣٣) ، في حين أعفى مرسوم المطالبة الضريبية كبار الكهنة من سداد الضرائب المباشرة (٣٤) ، وخص معبد المدينة المقدسة ببعض المساعدات (٣٥) .

ويبدو أن مقدار الجزية وحتى بعض الضرائب الأخرى وكيفية ونوعية دفعها كان يتفاوت بين فترة وأخرى حتى ولو كانت قصيرة ، إذ تذكر المصادر اليهودية أن المنافسة على منصب الجبر الأعظم بين المرشحين رفع الجزية من (٣٠٠) إلى (٣٩٠) تالانت (٣٦) ، كما أدى تمرد المكابيين إلى ضم بعض أراضي المنطقة إلى الأرض الملكية (٣٧) . وعندما اعتمد أسكندر بالاس تعيين (يوناثان المكابي) كاهنا أعظم سنة ١٥٢ وفق الأخير على أن يدفع اليهود ضرائبهم على النحو التالي : أولا ، الجزية إضافة إلى ضريبة باهظة على الممتلكات (٣٨) ، ثانيا ، ضريبة الملح وضريبة التاج إضافة إلى ضريبة مناجم الملح (٣٩) ، ثالثا ، ضريبة العشر على الزراعة إضافة إلى ضريبة مرور البضائع التجارية (٤٠) ، رابعا ، ضريبة التحاق الكهنة (٤١) بالسلك الكهنوتي ، في حين علفت المساهمات الملكية في نفقات الشعائر الدينية وصيانة الهيكل (٤٢) .

وفي مجال الإعفاءات ، يعتقد من خلال توافر المعلومات أنه لم تحصل طائفة أو مدينة أو إقليم على إعفاءات تفوق تلك التي حصل عليها اليهود في الفترة المتأخرة من تاريخ الحكم السلوقي للمنطقة . فقد حصل يوناثان المذكور أننا على عفو من جميع الضرائب أصدره دمتریوس الأول ، ولكنه التزم في مقابل ذلك بدفع جزية سنوية مقدارها (٣٠٠) تالانت = وزنة (٤٣) ، وعندما تأخر يوناثان عن الدفع طالبت الحكومة

خليفته سمعان بجميع الضرائب المستحقة (٤٤) . على ان اليهود ما لبثوا ان حصلوا على اعفاء دام طويلا في عهد دمتريوس الثاني سنة ١٤٢ ، اذ يذكر سفر المكابيين الاول ان الملك تخلى عن جميع الضرائب التي فرضها اسلافه على بيت المقدس (٤٥) ، وتحررت الطائفة على حد قول المصدر نفسه من نير الوثنيين . وقد ثبت انطيوخس السابع هذه الاعفاءات ولكنه في مقابل ذلك طالب المكابيين بدفع جزية خاصة (٤٦) عن المناطق التي استولوا عليها جنوبي سورية . وقد تعهد (يوحنا هركانوس) Jean Hyrkanos خليفة الكاهن الاعظم سمعان بعد هزيمته بدفع هذه الجزية التي بلغت ٥٠٠ وزنة (٤٧) . ولم يتحرر هركانوس من هذا الالتزام الا بعد الكارثة العسكرية التي لحقت بانطيوخس السابع على ايدي البارثيين سنة ١٢٩ .

ثانيا - العائدات النظامية للادارة المالية :

وتجمع كتلة المصادر بين ايدينا على ان عائدات الادارة المالية انقسمت ، مثلها في ذلك مثل اية امبراطورية من امبراطوريات العالم القديم ، الى قسمين: اولها العائدات النظامية وثانيها العائدات الاستثنائية .

والعائدات النظامية هي التي كان يمكن للادارة المالية تقديرها في حالة السلم وتبيان بنودها وكمياتها بشكل اقرب ما يكون الى الدقة . ويجدر بالذكر في هذا المجال ان ننوه - بناء على ماسبق ذكره في مجال الحديث عن توافر المعلومات - الى وجوب ملاحظة ان الوسائل المعتمدة للحصول على العائدات النظامية قد لا تكون واحدة في كثير من الحالات في كل اقاليم ومدن الامبراطورية (٤٨) ، وعليه فان المعلومات التي سنعرضها والتي سنلاحظ تبعا لعدد من المصادر قد لا تشكل بالضرورة قيمة في غير الاقليم او المدينة التي يخصها الحديث .

أ - الفوروس Phoros :

ويأتي الفوروس (٤٩) في مقدمة اهم الرسوم المالية التي تعتمد عليها ميزانية الامبراطورية ، اذ اعتبر المساهمة الاولى التي كانت الوحدات السياسية المرتبطة بالملك تقدمها له ، ويعود فرضه تاريخيا الى عهد دارا الاول (٥٠) واستمر حتى الفترة الرومانية .

وكانت الادارة المالية السلوقية تتبع في جباية الضرائب الاساسية قاعدتين رئيسيتين (٥١) ، اولاهما ان هذه الضرائب كانت تفرض على الجماعات (٥٢) في المدن والاقاليم والقبائل ، وهذا ما تثبته مصادرنا في قيام السلوقيين بفرض الفوروس على المدن الاغريقية في اسية الصغرى (٥٣) ، تماما كما فرضت على السلاط الحاكمة مثل

(أكسر كسس الارموساتي) Xerxes of Armosata (٥٤) في آسية الصغرى أيضا. وكذلك على الشعوب والمدن اليهودية والسامرية في فلسطين (٥٥)، أو القرى الكبرى التي طبعت بالطابع الهليني مثل (جازارا) Gazara و (يوبي = يافا) Ioppe في فلسطين، والمدينة الهلينية التي أنشأها انطيوخس داخل بيت المقدس (٥٦) ٠٠ والقاعدة الثانية، ان الجزية المفروضة على مدينة أو اقليم أو قبيلة كانت توزع على البلديات أو الاقسام الرئيسية في تقسيمات الكتلة الكبرى بحسب الحصص المتفق عليها مسبقا ، والتي لم يكن يطرا عليها أي تعديل لمدة غير محدودة من السنين سواء كانت رعية أم عجافا . ويبدو ان هذه القاعدة كانت محجفة بحق كثير من المواطنين في بعض السنين لدرجة دعت الرومان الى المفارقة بعد ذلك بعشرات السنين بأنهم استبدلوا بضريبة الفوروس الثابتة بضريبة العشر ، على الاقل بالنسبة للانتاج الزراعي (٥٧) .

ويبدو ان الحصص المترتبة على كل منطقة لم تكن تتأثر بالتبدلات الادارية أو السياسية الخاصة بهذه المنطقة ، وهذا ما توحى به حادثة الحاق ثلاث دوائر ادارية ببيت المقدس سنة ١٤٥ دون فرض اية ضريبة اضافية على ادارته المالية (٥٨) ، وكذلك حادثة مطالبة انطيوخس السابع الكاهن الاكبر (يونانان) بضريبة الفوروس عن المدن التي احتلها اليهود بالقرب من بيت المقدس مع مراعاة عدم المس بحصانة بيت المقدس الضريبة (٥٩) التي كانت قد حصلت عليها قبل ذلك .

والجدير بالذكر ان ضريبة الفوروس كانت مبلغا ثابتا ، وان كان من المؤسف ان كل مصادرها من الفترة السلوقية لا تعطينا الا ارقاما تخص داخل سورية بعد استردادها من البطالمة . وقد مر معنا كيف ان المنافسة على رتبة الجبرية ادت الى رفع المبلغ من ٣٠٠ الى ٣٩٠ وزنه في عهد انطيوخس الرابع ، ولكنها عادت وانخفضت بعد التمرد المكابي الشهير . ويمكن في هذه الحالة على الاقل مقارنة هذه المبالغ بالجزية التي فرضها دمتريوس بن انيتيفونس على مدينة (اروتري) في آسية الصغرى والتي بلغت ٢٠٠٠ وزنة (٦٠) .

ويظهر ان الادارة المالية السلوقية قد سمحت ، اعتمادا على قواعد الجباية الفارسية ، لبعض القبائل والممالك المحلية بأداء الفوروس كله أو جزء منه بشكل عيني . وعلى هذا تسلم انطيوخس الثالث من (أكسر كسس الارموساتي) ما تأخر من مدفوعات الفوروس الخاصة بمنطقته على النحو التالي : ٣٠٠ وزنة من الفضة و ١٠٠٠ رأس من الخيل و ١٠٠٠ دابة أخرى (٦١) . ويحتمل والحالة هذه ان الفرسان في الجيش السلوقي كانوا يحصلون على خيولهم من مقاطعة ميدية باسم الفوروس (٦٢) كما درج عليه سلاح الفرسان زمن الدولة الفارسية .

وتجمع المصادر على انه لم تعفا اية وحدة ادارية سلوكية من دفع الفوروس الا بنتيجة امتياز خاص كان يمنح لها من قبل الملك بالذات بعد تكليفها بدفعه . ويوضح هذا الاجماع قرار مجلس الشيوخ الروماني الناظم للاحوال الادارية في آسية الصغرى بعد معاهدة افامية ، اذ يميز القرار بوضوح بين المدن الاغريقية التابعة للملك انطيوخس والمدن المعفاة من دفع الفوروس في الفترة السلوقية السابقة (١٢) .

وتبين نقوش من مدينة ازмир Smyrna ان المدينة وضواحيها حصلت على اعفاء ضريبي من الملك سلوقس الثاني (١٤) مكافأة لها على موقفها خلال حرب لاوديكيا . كما تبين مصادر اخرى ان كلا من انطيوخس الثاني والاول جددا الاعفاءات الضريبية التي كان الاسكندر الاكبر قد خصها بمدينة (اروترى) (١٥) . وتعتبر المصادر اليهودية الاعفاء الضريبي الذي منحهم اياه دمتريوس الثاني بداية استقلالهم الفعلي في مناطق سكناهم (١٦) .

وبناء على ما سبق يعتبر الفوروس من وجهة نظر معاصرة مساهمة حربية دائمة من وحدات الامبراطورية . او على حد قول (شيشرون) « ثمن النصر وتعويض عن الحرب » (١٧) ، او بمعنى آخر علامة الخضوع للملوسة . ويؤكد هذا التعليل تفسير المصادر حادثة قيام انطيوخس (هيراكس) Hierax بغزو فروجية الكبرى برغبته في فرض جزية الفوروس على سكان المقاطعة (١٨) ، وكذلك مطالبة انطيوخس الثالث كل مدن آسية الصغرى (١٩) وامراء آسية العليا (٧٠) ، الذين استقلوا عن الدولة في عهد أسلافه ، بدفع جزية الفوروس بمفعول رجعي . وايضا اعلان انطيوخس السابع استعدادده للاعتراف بسلطة الملك البارثي على اقاليمه شريطة قيام الاخير بدفع الفوروس (٧١) .

ولم تكن الوحدات الادارية ذات الاستقلال المحلي فقط مطالبة بدفع الفوروس وغيرها من الضرائب الى بيت المال الملكي ، اذ تؤكد عدد من نقوش آسية الصغرى ان الوحدات الصغرى حتى ولو كانت مجاورة للارض الملكية العامة كانت مطالبة بدفع مبالغ اجمالية محددة ، بدون تحديد اسم لها . فمثلا كانت مجموع القرى التي وضعت تحت تصرف احد القادة الدعو (منسماخوس) Mnesimachos تدفع مبلغا سنويا ، وتبين النقوش نفسها ان احدى هذه القرى وتدعى (ايلوس) Iloss كانت تدفع سنويا ما لا يقل عن ثلاث دراخمت ذهبية وثلاثة اوبولات (٧٢) .

وواضح ، ان الفوروس كان دوما ضريبة جماعية يكلف رؤساء الجماعات بتأديتها نيابة عن رؤسيتهم . وهذا ما تؤكد بشكل غير مباشر مجموع الحوادث سابقة الذكر ،

إضافة الى حادثة يوردها سفر المكابيين (٧٢)، حين يذكر ان الكاهن الاكبر اليهودي (ياسون) ارسل مرة احد اعوانه المدعو (منلاوس) الى الملك لدفع ما ترتب عليه من ضرائب (٧٤) .

وبناء على ما سبق استعراضه ، يمكن الافتراض او ترجيح بأن الحكومة المركزية لم تكن تأبه كثيراً بالوسائل التي تلجأ اليها اية وحدة ادارية تابعة بهدف دفع ضرائبها، وهو الامر الذي ترتب عليه بالتالي نتيجة سياسية عامة ، وهي ان الدولة في عدم تدخلها في الشؤون المالية للمجتمعات المرتبطة بها ولا في كيفية اتفاق العناصر الصغرى في هذه المجتمعات على تادية هذه الالتزامات ، واقتصار علاقاتها على اعيان هذه المجتمعات الذين كانوا يعززون قسوتهم المالية الى الحكومة المركزية ، قد ادى الى تشويه سمعة الحكومة بشكل غير مباشر . وهو افتراض يؤيده حادث استدعاء قائد القلعة السلوقي في بيت المقدس للكاهن منلاوس والطلب اليه المثل امام انطيوخس الرابع للدفاع عن نفسه بتهمة التقصير في دفع التزامات اليهود المالية (٧٥) .

ونظرا لثبات الارتباط المالي الاول في بداية تكوين المؤسسات المالية للامبراطورية، فقد كانت المجموعات المرتبطة بالسلطة تحافظ على استقلال مالي واضح . وعندما كان الملك يفرض ضريبة جديدة كان ذلك يشكل عبئا اضافيا الى الجزية او الضريبة العامة ولا يندمج فيها . وهذا ما تؤكده حادثة اعفاء انطيوخس (الاول او الثاني) مدينة (اروترى) من « الجبايات المتعددة والضريبة المفروضة بعد حرب الغال » (٧٦) . وكذلك القرار الصادر عن المدينة نفسها والذي يوضح الضريبة باسم « الرسم الغالي » والذي اشرف على جبايته احد القادة الملكيين (٧٧) .

وتفيد المعلومات في كتاب (الاقتصاديات) ان مثل هذا النظام او هذا الثبات في مقدار الجزية الرسمية كان مطبقا في عدد من مدن الاغريق وبلاد فارس . اذ لم يكن حلفاء الاثينيين في العصر الكلاسيكي يساهمون بأكثر من الجزية أو المساهمة الجماعية المحددة لكل مدينة . في حين كان موظفو الجباية القرس يجمعون لصالحهم الخاص الى جانب الجزية المحددة ضرائب تحت أسماء مختلفة كضرائب العشر والاشخاص والحرفيين (٧٨) ، دون ان يتمكنوا من اضافة اية نسب علن الضرائب المحددة .

وقد درج الملوك الهلينيون على عادة اسلافهم الشرقيين وفرضوا على السكان ضرائب فردية مباشرة كانت تضاف عادة الى ضرائب المجموعات والضرائب البلدية (٧٩) . وتبين بوضوح وثيقة من العصر السلوقي عثر عليها في مدينة مولا سا Mulasa الفرق بين ضرائب الاملاك العامة والضرائب الاخرى التي تجبها هيئة الضرائب الملكية ، وبين الرسوم والضرائب التي كانت تفرضها الهيئة الحاكمة في المدينة (٨٠) .

ويبدو ان الاعفاءات الضريبية التي كان الملوك يمنون بها على أفراد او طوائف معينة كانت تتعلق دائما بالضرائب التي تجبها هيئة الضرائب . وهو ما توحى به رسالة انطيوخس الثالث الى بيت المقدس التي ضمنها اعفاء رجال الدين بجميع طبقاتهم من ضرائب (الاشخاص) و (الملكية) و (الملح) (٨١) .

وقد اوردت الرسالة المذكورة نفسها ذكرا لضرائب الاشخاص ، مع ملاحظة انه لا يمكن الجزم فيما اذا كانت هذه الضرائب قد فرضت على بيت المقدس استمرارا لضريبة كانت تدفعها المدينة المقدسة تحت السيطرة البطلمية (٨٢) ام غير ذلك ، ومع الاخذ بعين الاعتبار ان الساترايبات الاسيوية عرفت مثل هذه الضرائب (٨٣) كواحدة من الضرائب التي جببت بعد وفاة الاسكندر (٨٤) .

والى جانب الضرائب السابقة عرفت بعض مدن الامبراطورية ضرائب (الانتصار) او (الاكليل) وهي التي كانت تقدم اساسا الى الفائزين بالالعاب الرياضية او الى الملوك على شكل اكاليل وتيجان ، اكبارا واجلالا لانتصاراتهم (٨٥) . وهذا ما تشهد به عدد من وثائق العصر . فعلى سبيل المثال قدمت مدينة ملطية في مناسبة غير معروفة الى سلوقس الثاني اكليلا مقدسا حصلت عليه من هيكل ابولون (الديدومي) (٨٦) **Didyme** كما حمل وفد من مدينة اروتري اكليلا وهدايا من الذهب (٨٧) الى الملك نفسه . ونقرأ في ديودوروس عن « حملة اكاليل الذهب » (٨٨) في الفترة السلوقية . وتذكر مصادر اخرى ان قيمة الاكليل الذي قدمه احد الملوك المدعو (كيبورا) **kibyra** الى انطيوخس الثالث سنة ١٨٨ بلغت (١٥) وزنة (٨٩) . ويعدد بولوبيوس الهدايا التي قدمتها مدينة (جرها) العربية الى انطيوخس نفسه خلال حملته الشرقية ، ومن بينها خمسمائة وزنة من الفضة والـ ١٠٠٠٠٠ من البخور ومائتي وزنة من (المر) **Myrhe** (٩٠) .

ويبدو انه بمرور الزمن لم تعد لهذه الضريبة صفة طوعية - ولو نظريا - بل أصبحت ضريبة اضافة تقدمها المناطق الخاضعة للامبراطورية بمناسبة وصول الامراء اليهم او في المناسبات الهامة . ويذكر سفر المكابيين الثاني انه في سنة ١٦١ عندما تشرف (الياكيم) الكاهن الاكبر بمقابلة الملك الجديد دمتريوس الاول ، احضر معه اكليلا من الذهب محاطا باغصان من الزيتون حسب العادة المتبعة سابقا في هيكل بيت المقدس (٩١) . كما يذكر السفر نفسه حادثة تنازل دمتريوس الثاني عن حقه في الاكاليل التي قدمها اليه اليهود شاكرًا لهم هداياهم السابقة (٩٢) . وكان دمتريوس نفسه قد وعد اليهود سنة ١٥٢ بتحريرهم من ضريبة الاكاليل وضرائب اخرى (٩٣) . وتوضح الحوادث السابقة ان الملوك السلوقيين (المتأخرين على الغالب) قد حولوا هذه الهبة الطوعية الى رسم مباشر بكل معنى الكلمة ، مع ملاحظة ان هذا العمل لم يحل دون تقديم الاكاليل الذهبية في الفترة نفسها .

ولا يعرف الكثير عن ضريبة رددتها المصادر المعاصرة بكثرة وهي ضريبة الملح (aleki) أو (ton alon) إذ لم يرد لها ذكر مباشر إلا في منطقتي فلسطين (٩٤) وبابل (٩٥). غير أنه لما كانت الوثائق من مصر البطلمية تؤكد على أن ضريبة الملح كانت ضريبة مالية تجبى بهذا الاسم عن كل فرد (٩٦)، وبناء على رسالة اعفى بمقتضاها دمتریوس الأول اليهود من «ثمن الملح ومدفوعات الأكاليل» (٩٧). فإن من المرجح أن هذه الضريبة كانت تجبى في الدولة السلوقية بأحدى طريقتين، أما أن يلزم دافعو الضرائب بشراء كمية من الملح سنوياً، أو أن تدفع الجماعات أو التجمعات ضريبة ما بهذا الاسم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المصطلحات الواردة في نقوش وبرديات الإمبراطورية السلوقية والمملكة البطلمية وكذلك المصادر الأدبية والتي وردت تحت عبارات (٩٨-٩٩) (temi tou alos, adaeratio, temi elaeio, temi oinou, temi alos) توحي بأن هذه الضريبة كانت متعددة المعاني حسب الأقاليم والفترة الزمنية، وانها تطورت في كل من مصر وآسية الغربية من ضريبة على الرأس إلى ضريبة على الجماعات، إلى ضريبة على أماكن استخراج الملح، إلى ضريبة تفرض على الأفراد عند شرائهم كمية منه، إلى آخر ما هناك من اقتراحات بهذا الصدد (١٠٠).

وفي مصادرنا وثيقتان تثبتان خضوع هيئة الإخبار اليهود لدفع الجزية، وثبتت إحدى هاتين الوثيقتين أن هيكل بيت المقدس مثلاً كان يدفع سنوياً ما يزيد عن خمسة عشر ألف شاقلاً من الفضة في الفترة التي سبقت حكم دمتریوس الأول، وقد اعفى هذا الملك خلال ولايته الهيكل من دفع الجزية بدعوى أن هذه القيمة من حق الكهنة الذين يقومون بالشعائر الدينية (١٠١). وتنسب الوثيقة الأخرى إلى لوسياس وهو أحد قادة دمتریوس الرابع نيته في تثبيت فرض الضرائب على الهيكل، وكذلك في بيع منصب الكاهن الأعظم سنوياً في حال انتصاره على المكابيين (١٠٢) نحو سنة ١٦٥.

ويبدو في ختام هذه الفقرة استحالة قدرة الباحث على تحديد الشكل أو النظام الذي اتبعه السلوقيون لفرض ضرائبهم على الهياكل أو المعابد الوثنية بدقة تعادل دقة النظام المتبع في مصر البطلمية من خلال توافر الوثائق، وأن كانت الوثائق السلوقية توحي على قلتها بارتباط هذه الضرائب بأملاك المعابد بالدرجة الأولى، وذلك من خلال معرفتنا بطبيعة الإعفاءات التي كانت تمنح لهذه المراكز الدينية والتي كانت تتركز حول الحصانة من الرسوم العامة التي كانت تفرض على جميع أقاليم الإمبراطورية (١٠٣).

ويجدر بالذكر أن بيع المناصب الكهنوتية لم يكن يخالف أعراف العصر، فقد عرفت بعض مدن آسية الصغرى (١٠٤) حالات كهذه، وكذلك مصر البطلمية التي مارس ملوكها هذه العادة دون تمييز بين الآلهة المصرية كافة (١٠٥).

وفي اقصى الشرق من الامبراطورية السلوقية ، يؤكد عدد من الالواح الاكادية المعلومات السابقة عن علاقة الكهنة المالية بالدولة مع تركيزها الشديد على الموارد الهائلة للمعابد البابلية ، ورغم تزويدها ايانا بنماذج متعددة لاتفاقيات بيع المناصب الكهنوتية الا انها لا تشير ولا بتلميح بسيط الى الضرائب التي كانت تفرض على بيوت الالهة وخدمها ، كما لا يمكن ان نجد اثرا للمبالغ المفروضة من قبل هيئة الضرائب على المعابد نفسها من خلال استقراؤنا لاتفاقيات بيع العبيد او الاراضي الكهنوتية (١٠٦) .

٢ - الضرائب الاستهلاكية :

وهي التي كانت الدولة تجبها على بعض المواد الاستهلاكية واهمها : الجمارك وانتقال الملكية .

٢ - الجمارك : وقد حفظت لنا بعض بنود معاهدة افامية (سنة ١٨٨ والموقعة بعد موقعة ماغنيزية بين انطيوخس الثالث وروما) امتيازاً خصه سلوقس الثالث بالتجار الرودوسيين الذين اعتمدوا ممارسة التجارة في مملكته ، والذي بمقتضاه تمتع هؤلاء التجار بصفة (اتيليس) Ateleis في الامبراطورية (١٠٦) ، اي (معفيين) وبناء على ما افادتنا به بعض الدراسات المعاصرة من ان كلمة Ateleia تحمل في العرف الضريبي معاني تفصيلية متفاوتة بين مدينة واخرى (١٠٧) ، لا يمكن الجزم فيما اذا كان هذا الانعام الملكي يتعلق بالاعفاء من الرسوم على السلع المستوردة والضرائب الجمركية ام غيرها من الضرائب التي تتعلق بعمليات الاستيراد عن طريق المرافئ البحرية (١٠٨) (وهو امر مرجح طالما عرفنا ان تجارة رودوس مع الامبراطورية السلوقية او معظمها على الاقل كانت تدخل او تخرج عن طريق الموانئ البحرية) ام ان الاعفاء يتعلق بكل هذه الامور او الانشطة مجتمعة وهو امر موضع شك .

ويمكن ان نستخلص من اعفاء يتعلق برسوم الاخشاب اللازمة لبناء هيكل بيت المقدس والمستوردة من داخل فلسطين او من لبنان (١٠٩) ، خص به انطيوخس الثالث مدينة بيت المقدس ، امرين ، احدهما ان كل منطقة في الامبراطورية كانت تعتبر منطقة جمركية مستقلة يجبي في رحابها رجال الملك رسوما على البضائع المستوردة والمصدرة ، وثانيهما ، ان رسم الباب الذي كان يفرض على الخشب المقطوع من مناطق اليهود كان يعني باب بيت المقدس خلال الفترات الاخمينية والهلنستية وحتى البارثية (١١٠) . اذ توحى اشارات عدد من مصادرنا بان المقدونيين منذ الاسكندر كانوا يفرضون ضرائب مماثلة على البضائع الداخلة الى مدينة بابل بما يوازي العشر من قيمتها (١١١) ، كما يشير تعبير (ايساجوجس) Eisagoges المقروء في عدد من الصكوك التي عثر عليها في سلوقية دجلة الى الضريبة المفروضة على البضائع المستوردة الى المدينة (١١٢) .

وتتيح لنا المعلومات السابقة فرصة تفسير بعض ما ورد في المصنفات اليهودية عن الامتيازات التي منحها بعض الملوك المتأخرين لليهود ، مع ملاحظة التفاوت والابهام في المعنى الناجم عن ترجمتها في الاساس من اليونانية الى العبرية وبعد ذلك من العبرية الى اليونانية وهو الشكل الذي وردتنا فيه العبارات . وابرز هذه المعلومات وردت في مرسوم دمتريوس الاول والقاضي بتحرير بيت المقدس وتخومها من « العشور وجميع الضرائب في حدود المدينة » (١١٢) . وما ورد في مرسوم دمتريوس الثاني باعفاء اليهود من « جميع العشور والضرائب » (١١٤) . ويرجح في هذا المقام ان عبارة (عشر) لا تعني بالضرورة ما يوازي العشر بالمائة من قيمة البضاعة نقدا ، بل كمية تقديرية لقيمة السلع الاجمالية . اما بالنسبة للحقوق الاضافية فتدخل على الغالب في باب (ضريبة الحاجز) التي كانت تفرض على التجارة او العبور اضافة الى الرسوم العامة ، كالرسم على الجمال والمواكبة في الصحراء وغيرها . وهي التي تشابه الرسوم التي جباها البطالة من التجار على تنقلاتهم داخل ممتلكاتهم .

وتذكر مصادرنا من المنطقة رسمين مشابهيين آخرين وهما (رسم الباب) Limenos الذي عرفته سلوقية دجلة (١١٥) ، و (رسم الفرات) Ploion Euphratou الذي كان يجبي على السفر ونقل السلع بواسطة نهر الفرات (١١٦) . ويشير بند من بنود الاعفاء السابق الذي اصدره دمتريوس الاول الى رسم آخر كان يجبي غالبا على السلع التجارية عند تخطيها حواجز الجمارك ، اذ يشير النص الى حقوق المرور ، وفيه يعني الملك السكان اليهود الذين غادروا مناطق سكنهم في فلسطين اثناء الحروب المكابية من هذه الضرائب وبخاصة التي تتعلق منها بالمواشي والمواصلات .

ب - ضرائب انتقال الملكية : وتشكل هذه الضرائب مجموعة اخرى من الضرائب التي خصها بالذكر امتياز العفو الذي منحتة الدولة السلوقية الى معبد (بايتوكايكي) Baitokaike (١١٧) عن المعاملات التجارية في الاسواق والتي كانت تعقد مرتين شهريا في قرية المعبد نفسه . وتذكر وثائق عثر عليها في بابل ضربتين واحدة تدعى (ايونيون) Eponion يبدو انها كانت ضريبة عامة تجبي على كل معاملات البيع والشراء ، والثانية وتدعى (اندرابوديكون) Andrapodikon وتجبي على تجارة الرقيق كما في مصر البطلمية (١١٨) .

ويذكر الاستاذ روستوفتزف اعتمادا على عدد من وثائق العصر عثر عليها في عدد من مراكز الامبراطورية مثل سلوقية دجلة ودورا يوروبوس وسوسة واوروك ، انه بالرغم من تعميمات الادارة المالية على ضرورة قيام الافراد بتسجيل المعاملات الشخصية وبخاصة البيع والشراء - ويبدو ذلك نتيجة احجام الافراد عن تسجيل تلك البيوع -

فان الضرائب التي فرضت على معاملات تسجيل البيوع على قلتها شكلت مصدرا لا بأس به من مصادر الإيرادات العامة (١١٩) .

٣ - الضرائب البلدية :

وتعتبر معلوماتنا عن هذه الضرائب متواضعة جدا قياسا على ضرائب الملكيات والرساميل والدخول كضرائب الوراثة والمواشي وغيرها التي يسرتها وثائق تاريخ مصر في عصر البطلمة (١٢٠) ، وباستثناء ما يذكره كتاب الاقتصاديات المنسوب الى ارسطو (؟) والذي يحصر معلوماتنا عن الضرائب البلدية في ضربيتين ، نكاد لا نجد اثرا يذكر لضرائب اخرى . وهاتان الضريبتان هما (ضريبة المهنة) و (ضريبة المواشي) اللتان يعتبرهما الكتاب نفسه من أهم مصادر الدخل في الامبراطورية السلوقية (١٢١) . ويمكن تبرير هذه الحالة في ان منظري السياسة المالية السلوقية دأبوا باستمرار على التدخل لوضع حد لاستمرار المدراء الماليين الاقليميين في فرض الضرائب . مع الاخذ بعين الاعتبار ان معظم بلديات الامبراطورية كانت تتمتع بقسط وافر من الاستقلال الذاتي الذي كان يتضمن بالتأكيد استقلالا ماليا .

ويصنف كتاب الاقتصاديات نفسه وارادات مدن آسية الغربية التابعة لخلفاء الاسكندر (الذاذوخي) في بندين رئيسيين ، اولهما : وارادات الاملاك العامة ، وثانيهما : الضرائب غير المباشرة (١٢٢) . وتؤكد الوثائق المكتشفة في سلوقية دجلة كثرة واستمرار ضرائبها غير المباشرة في الفترة السلوقية والتي كانت ابرزها ضرائب (وهاد الملح) (المتاجرة بالعبيد) (تسجيل العقود) و (المرفأ) . ويبدو ان تطبيق هذه الطريقة في فرض الضرائب غير المباشرة في المدن الاسيوية الداخلية ونجاحها دفع الادارة المالية السلوقية الى اعتمادها في المدن الاغريقية الاسيوية الغربية ، اذ كان سكان هذه المدن لا ينفرون من دفع الضرائب المباشرة والتي اقتصرت الادارة المالية في فرضها على الظروف الاضطرابية لتغطية متطلبات الحكومة حتى ان بعض مصادرنا تذكر ان هذه الادارة استولت في تلك الظروف حتى على ثيران الزراعة (١٢٣) .

وتبين نقوش من مدينة بريني انها تعرضت في الفترة الهلنستية لدفع ضرائب على مواشيها وعبيدها داخل المدينة وفي ريفها (١٢٤) على حد سواء دون تفريق . وان الضرائب على الملكية اصبحت مع الزمن ضرائب اعتاد السكان على دفعها . كما تؤكد نقوش مدينة (مولا سا) التي سبقت الاشارة اليها (١٢٥) والتي حدد بعضها الشروط المطلوب توافرها في الارض العامة المعروضة للايجار ، ان من اهم واجبات المزارع ليس دفع الضرائب المترتبة على مزرعته فحسب ، بل دفع جميع الضرائب على الملكية ايضا ، وبخاصة الضرائب غير الاعتيادية التي كان الصندوق او مجلس المدينة يفرضها في بعض الاوقات .

٤ - ضرائب عائدات الارض :

وهنا أيضا لا تساعدنا حالة وثائقنا على التمييز بين الضريبة الملكية على الارض وضرائب الدخول الزراعية السنوية ، ومع ذلك يمكن ان نستخرج من واقع هذه الوثائق بعضا من المعلومات ، أهمها وجود عدد من الضرائب التي كانت الهيئات الضريبية تفرضها على الارض ومنتجاتها ، وبشكل خاص في المدن التابعة للإدارة المالية السلوقية في آسية الصغرى . اذ ثبت نقش مولا سا السابق هذا الاستخراج ، كما تؤكد رسالة بعث بها انطيوخس الثالث الى مدينة (ترالس) **Tralles** ورد فيها ذكر لواحد من العصور (١٢٦) (وهي ضريبة معروفة) ، وكذلك الامتياز الذي خص فيه الملك سلوقس الثاني مدينة ازمير بتحريرها مع ريفها من جميع الضرائب (١٢٧) . وباستثناء هذه المعلومات يتعذر معرفة نوعية هذه الضرائب وكميتها تفصيلا او القواعد التي اتبعت في جبايتها .

ورغم ذلك ، يمكن تخيل أهمية هذه الضرائب عند مقارنتها بمعلومات متوافرة عن واردات الامبراطورية من استغلال الارض الملكية على صعيد الكم . وهناك نصان يساعدانا على هذا التخيل . اذ يذكر بولويوس ان سلوقس الثالث قدم الى اهالي رودوس ، بمناسبة الزلزال الشهير الذي تعرضت له جزيرتهم ، عشر سفن كاملة ومائتي الف مكيال من القمح وكميات من الخشب والصمغ والزبيب (١٢٨) . كما قدم دمتریوس الاول الى الرودوسيين انفسهم - رغم فقدانه آسية الصغرى - مائتي الف مكيال من القمح ومائة الف مكيال من الشعير (١٢٩) .

ويمكن في هذا الباب ان نضيف الى ضرائب عائدات الارض الضرائب التي يتوقع تحصيلها من استثمار المناجم والحدائق . ويبين لنا كتاب الاقتصاد المنسوب الى ارسطو (١٣٠) الضرائب التي كانت تجبى في آسية في الفترة ما قبل السلوقية، ومن المرجح بناء على هذه المعلومات ان مناجم الذهب في منطقة (سيبولي) **Sipyle** و(تمولي) **Tmole** في آسية الصغرى قد استمرت على حالهما ، وكانتا ، او كان انتاجهما ضمن حيازة الصندوق الملكي . كما يحتمل ان حدائق اريحا (في غور الاردن) والتي كانت تنتج البلسم قد ضمت في وقت ما الى الاملاك الملكية (١٣١) ، وذلك قياسا على المعلومات التي تثبتها بعض المصادر عن غابات لبنان التي اعتبرت جزءا من الاملاك الملكية وكان لها وضع جمركي خاص (١٣٢) .

ثالثا - الواردات الاستثنائية :

ولا شك ان واردات الدولة لم تنحصر في الواردات النظامية او الشرعية بل كان في

جعبة الملك وسائل متعددة للحصول على السيولة المالية عند الحاجة . وتأتي في مقدمة هذه الوسائل :

١ - غنائم الحرب :

ومن ابرز الامثلة على ممارسة الملوك السوريين هذه الوسيلة عندما سطا انطيوخس الثالث على ثروة الملك الهندي (سوفاجاسينوس Sophagasenوس (١٢٣) . وكذلك عندما ابتاع الجرهانيون العرب من الملك نفسه حريتهم بدفع خمسمائة وزنة من الفضة والـ الف وزنة من البخور ومائتي وزنة من العطور المتنوعة (١٢٤) . كما يذكر المؤرخان ابيانوس وديودوروس حادثة تدخل في باب الواردات الاستثنائية وذلك حينما حصل دمتریوس الاول من الامير الكبادوكي (اوروفرنی) Oropherne على مبلغ كبير من المال مقابل مساعدته على العودة الى عرش كبادوكية (١٢٥) . وايضا ما يذكره بولوبیوس من قيام اخايوس (ابن عم الملك انطيوخس الثالث ونائبه في آسية الصغرى) بفرض غرامة تقدر بسبعمائة وزنة على مدينة (سلجي) Selge (١٢٦) دون سبب يذكر .

وفي مقابل ذلك كانت المدن التي تتعرض لازمات مالية تعوض سيولتها المالية ببيع سجنائها . ويذكر سفر المكابيين ان نيكاتور (احد قادة انطيوخس الرابع) وكان يقاسي في سبيل تأمين دفع الجزية لروما ، قام بخفض سعر السجناء اليهود الى تسعين يهوديا للوزنة الواحدة (١٢٧) .

ولا شك ان اكبر غنيمة حربية حققها ملوك سورية خلال تاريخهم . كانت غنائم انطيوخس الرابع خلال حملته على مصر (١٦٩) (١٦٨) ، اذ تبارى المصنفات اليهودية في تضخيم كميتها (١٢٨) كما يضيف بولوبیوس بان جنود الملك قاموا ينهب كل المؤسسات العامة بما فيها معظم المعابد المصرية (١٢٩) ، في الوقت الذي تحدد فيه احدى برديات (تبتونس) ان رجال الملك نهبوا عددا من المعابد اشهرها معبد (ارسينويت) Arsinoite (١٤٠) .

٢ - المصادرات والغرامات :

وهو المصدر الذي يصعب تقديره وكان يتفاوت تبعا لحالة الدولة الاقتصادية والامنية الداخلية وشخصية العاهل المتربع على العرش . وتذكر المصادر مجموعة من حوادث المصادرات والغرامات التي فرضت على المدن والطوائف وحتى بعض الاثرياء ، لعل اشهرها حادثة فرض انطيوخس الثالث غرامة كبرى على مدينة سلوقية دجلة اثر محاولتها الفاشلة للتمرد والانسلاخ عن الامبراطورية (١٤١) وكذلك حادثة

تذكرها المصادر اليهودية ويؤكدها ديودوروس عندما قامت إدارة الصندوق الملكي بمصادرة املاك عدد من اليهود الذين ادينوا بالتآمر على امن الدولة (١٤٢) .

٣ - واردات استثنائية أخرى :

وبمقتضى الاعراف الاغريقية كانت الدولة تتصرف في املاك المعابد في الحالات الملحة . ويبدو ان اوائل الملوك السوريين لم يستشعروا الحاجة الى الاقتراض من المعابد او الاعتداء على ممتلكاتها حتى الى ما بعد الحرب التي فرضتها روما على انطيوخس الثالث والتي ادت نتائجها بموجب معاهدة افامية الى تردي الوضع الاقتصادي للدولة بشكل كبير ، مما اضطر الملك الى القيام سنة ١٨٧ بمحاولة للاستيلاء على كنوز معبد (بل) Bel في عيلام اودت بحياته (١٤٣) . كما تذكر المصادر اليهودية قيام ابنه سلوقس الرابع بمصادرة كنوز هيكل بيت المقدس ، وكانت تقدر حسب المصادر نفسها بأربعمائة وزنة من الفضة ومائتي وزنة من الذهب (١٤٤) . وفي عهد خليفته انطيوخس الرابع ألزمت الحكومة الهيكل نفسه بدفع غرامة تعسفية وسلبت منه ما قيمته الف وثمانمائة وزنة (١٤٥) . وفي الفترة نفسها نهب الملك نفسه مجموع موجودات معبد هيرابوليس (منيج) (١٤٦) . وتعرض انطيوخس نفسه - حسب المصادر القديمة - لعدد من ضربات الربة ارتميس العيلامية (١٤٧) بعد محاولته الفاشلة للاستيلاء على ثروات معابدها .

وكما اسلفنا كان ملوك سورية بعد معاهدة افامية لا يدخرون وسيلة في سبيل تأمين دفع الجزية الى الرومان (١٤٨) ، ولذلك لم يسعوا فقط الى نهب كنوز المعابد المحلية فحسب - والتي كان اخر ما تذكره مصادرها منها قيام اسكندر زابيناس بمصادرة ممتلكات معبد زيوس الانطاكي (١٤٩) ، وحتى سرقة تماثال الاله بالذات (١٥٠) ، بل تعدتها الى الاستدانة من بعض المدن الغنية ومن رجال المملكة الاثرياء . وهذا ما يذكره (ليفوس) من ان انطيوخس الثالث استدان خلال حربه مع روما من عدد من مدن بلاد اليونان ليتمكن من دفع رواتب جيشه هناك (١٥١) ، كما قام اكثر من مرة بالاستدانة من بعض اصدقائه عند الحاجة (١٥٢) .

ولا يغيب عن البال ان معظم ملوك سورية وبخاصة اوائلهم قد ورثوا عن الملوك الاخمينيين وامراء المقاطعات الاسيوية كنوزا هائلة . ويذكر بولوبوس في هذا الصدد ان كنوز العاصمة الفارسية اكباتانا والتي استولى عليها الاسكندر وانتيفونس وسلوقس ، قد وفرت لانطيوخس الثالث من الذهب والفضة ما مكنه من سك نقود بقيمة أربعة آلاف وزنة (١٥٣) .

ويعتبر بيع الاراضي الملكية آخر الوسائل التي كان الملك السوري في العصر

الهلنستي يتصرف بها للحصول على واردات اضافية . ويبين نقش معاصر ان انطيوخس الاول باع الى احدى مدن اسية الصغرى وتدعى (بيتاني) Pitane ارضا بمبلغ ثلاثمائة وخمسين وزنة (١٥٤) . كما تؤكد احدى الرسائل الملكية ان انطيوخس الثاني باع مملكته المدعوة لاوديكي ارضا بقيمة ثلاثين وزنة (١٥٥) .

رابعا - نفقات الدولة :

وكمعظم المظاهر الحضارية الاخرى لا تذكر المصادر الا بصورة عرضية نفقات الدولة ، حتى ان البنود الهامة في هذه النفقات والمخصصة مثلا للقوات المسلحة او البلاط الملكي ما تزال مجهولة لدينا في تفاصيلها ، مثلها في ذلك مثل النفقات التي كان ينفقها الملوك في سبيل انشاء المستوطنات (١٥٦) .

وترجع اشارات بعض المصادر اليهودية ان نفقات عمليات الاستيطان كانت تتم على حساب الواردات العامة (١٥٧) . وتذكر مصادر يهودية اخرى معلومات حول وعد قدمه دمتريوس الاول الى اليهود لاعادة تشييد اسوار بيت المقدس (١٥٨) . واذا ما عرفنا ان عددا من مدن اسية الصغرى كانت تحظى بمساعدات دورية لسد نفقات الهيئات الادارية في هذه المدن (١٥٩) ، وان انطيوخس الثالث قدم مرة الى هيكل بيت المقدس منحة مالية ضخمة لشراء الذبائح (١٦٠) ، فان لنا ان نصور المبالغ التي كان ينفقها الملوك السوريون لانشاء وصيانة القلاع والقليعات ومساعدة المعابد التي ترامت في تخوم الامبراطورية المتعددة كجانب واحد من جوانب الانفاقات التي لا تعتبر اساسية جدا .

ويمكن القول في هذا المجال ، ونظرا الى ان معظم المعلومات المتوافرة تقتصر على نفقات انفقت لاسباب عرضية ، فاننا بناء على غموض ابواب وبنود الميزانيات الاعتيادية، سنكون ملزمين بجمع وعرض المعلومات التي تتعلق بالنفقات غير الاعتيادية على اقل تقدير ، والتي تدرج تحت اربعة بنود رئيسة .

١ - هبات المدن والمعابد :

رغم العداء الشديد الذي كان اليهود يكنونه لملوك سورية في العصر الهلنستي الا انهم لم يستطيعوا في مصنفاتهم التي تعتبر مصادر اساسية في بحثنا هذا ان يلمسوا مآثر هؤلاء الملوك في مجال انشاء المعابد او ترميمها (١٦١) ، وذلك دون تمييز بين معابد الالهة المحلية (١٦٢) او الاغريقية (١٦٣) . ام في مجال انشاء المدن او تجديد المدن القديمة .

وفي مجال انشاء المدن الجديدة وتجديد القديمة ، لم يتفوق ملوك في التاريخ على ملوك سورية في هذه الظاهرة لدرجة ان كثير من المؤرخين المعاصرين ينكرون اي دور حضاري لهؤلاء داخل سورية ام خارجها (١٦٤) يضاهي هذا الدور .

وتزدحم المصادر بعدد من الأمثلة التي يصعب حصرها في هذا المجال ، منها ادخال انطيوخس الثالث عددا من التحسينات على عاصمته انطاكية بعد عودته من حملته الشرقية المظفرة . ومنها قيام كل من سلوقس الاول والثاني وانطيوخس الرابع بتوسيع حدود المدينة وازافة احياء جديدة اليها . ومنها تشييد الامير انطيوخس الاول وقبل ان يعتلي العرش بابا للسوق في مدينة ملطية (١٦٥) بأسية الصغرى .

وباختصار شديد لم يتقاعس أي ملك قوي من اسرة سلوقس عن القيام بعمل انشائي او ترميمي لعدد من المدن في مملكته ، مع اجماع المؤرخين على تفوق كل من سلوقس الاول وانطيوخس الرابع في هذا المجال . ورغم ان المؤرخين الرومان لم يكونوا معجبين على الدوام بانطيوخس الرابع الا انهم كانوا يقررون بأن هذا الملك يتمتع باخلاق ملكية اصيلة في حقلين اثنين اولهما ، الهبات التي كان يمنحها للمعابد ، وثانيهما تعبده للالهة (١٦٦) . ويذكر الاستاذ (بفان) Bevan لائحة طويلة من الهبات التي تثبت صدق هؤلاء المؤرخين في ما ذكروه عن كرم وسخاء هذا الملك (١٦٧) .

وفي مجال هبات المعابد ، لدينا اعتمادا على رسالة ملكية ، بيان مفصل عن هدية قدمها سلوقس الاول سنة ٢٨٨/٧ الى معبد (ديدومي) Didyme (١٦٨) في آسية الصغرى . وهي عبارة عن « ثلاثة الاف ومائتين وثمان واربعين دراخمة ، وثلاثين اوبولا من الذهب وتسعة آلاف وثلاثمائة وثمانين دراخمة من الفضة وسبع عشرة وزنة من العطور والف رأس من الماشية واثنى عشر ثورا » . ويبدو ان هذه الهدية اصبحت عادة عند ملوك سورية حتى في الفترات المريرة التي مرت بها مملكتهم . اذ تذكر المصادر ان انطيوخس العاشر ، وكان « ملكا تافها » على حد وصف المصادر له ، يقدم هدية الى المعبد نفسه (١٦٩) بعد نحو مائتي سنة . فاذا اضعنا الى ما سبق ما نتوقعه من هبات الاوقاف التي كان يمنحها هؤلاء الملوك الى معابد الالهة في سورية وما بين النهرين (١٧٠) ، فان لنا ان نتصور انها كانت نفقات لا يستهان بها تقع على عاتق الدولة في ايامها الرخية او العجاف .

٢ - الهدايا العامة :

وتمشيا مع السمات العامة لمعظم الانظمة الملكية في التاريخ كانت الهدايا تشكل جزءا كبيرا من نفقات البلاط السوري في العصر الهلنستي ، وتزخر مصادرنا بالأمثلة عن التزام ملوك سورية بهذه المكرمة ، فيذكر نقش من عهد انطيوخس الثاني ان حاشيته حثته عند سقوط مدينة ساموس على توزيع اراضي المدينة عليها (١٧١) . كما تذكر رسالة ملكية ان احد المقربين من انطيوخس ويدعى (اريستوديسيدس) حصل علي

ثلاث هدايا في فترة زمنية قصيرة كناية عن مساحات زراعية من أرض الملك (١٧٢).
وكمادة الملوك الذين يقدمون في مناسبات الاحتفالات والاعياد هدايا فردية (١٧٣) الى
اخلف اتباعهم ، فقد وزع انطيوخس الثامن ، وكان ملكا فقيرا ، اكاليل ذهبية واحصنة
وجمالا وعبيدا على مدعويه في احتفالات دفنه تقليدا لجدّه انطيوخس الرابع الذي كان
بدوره قد وزع سنة ١٦٩ قطعة نقدية ذهبية ؟ لكل ساكن في مدينة تقراطيس في مصر ،
كما كان قد ارسل ما قيمته مائة وزنة من الهدايا الى مدن بلاد اليونان (١٧٤) بمناسبة
نجاحه في غزو مصر البطلمية .

وعلى مستوى الهدايا الفخرية الشخصية ، تذكر المصادر عددا من الحوادث التي
منها قيام الملك اسكندر بالاس بتقديم اكليل من الذهب مع براءة بحمله (١٧٥) الى صديقه
(ديوجنس) Diogenes بصفته كاهنا للفضيلة . ومنها حادثة اصدار سلوقس الرابع
توجيها الى مدينة سلوقية بيرية بوجوب اقامة تمثال من الذهب في احدى ساحات
المدينة تكريما لاحد خلانه (١٧٦) . وايضا عندما بعث انطيوخس السادس بهدية ضخمة
من الذهب الى يونان (الكاهن الاكبر في بيت المقدس) باعتباره احد اصدقائه (١٧٧).

٣ - الاعانات السياسية :

وباعتبارها واحدة من ثلاث قوى عظمى في المنطقة الى جانب مصر وروما ، كان
لابد لسورية من اعتماد اسلوب في السياسة يضاهي ان لم يقف في تأثيره القوة العسكرية
مع انه لم ينقص عنها كثيرا في تكاليفه ، الا وهو اسلوب الاعانات السياسية ، ورغم ان
معظم ملوك سورية - او كلهم - في تلك الفترة قد اعتمدوا هذا الاسلوب الا ان الكيفية
والنوعية وحتى الكمية قد اختلفت بين فترة واخرى ، وتعاظمت اهمية هذا الاسلوب
بدءا من عصر انطيوخس الثالث الذي كان عليه - كما تذكر المصادر الرومانية - ان يدعم
قبل حربه مع روما وبعده ، تحالفه مع البيزنطيين (١٧٨) والايولييين (١٧٩) ، في الوقت
الذي كان عليه توزيع المال على السياسيين في المدن الاغريقية (١٨٠) ، وكذلك البر بوعده
ملك مقدونية فيليب الخامس بتقديم معونة قدرتها المصادر بثلاثة الاف وزنة (١٨١).
ويحلو لبعض المؤرخين المعاصرين ان يدخلوا الرشاوى التي تقدم لكبار القادة والولاة ضمن
بند المعونات السياسية . وعلى هذا يعتبر مبلغ الخمسمائة وزنة الذي قدمه دميتريوس
الاول الى حاكم قبرص مقابل تسليم الجزيرة (١٨٢) معونة سياسية .

ويدخل في هذا الباب تلك الهدايا التي كان ملوك سورية يرسلونها في فترات ضعفهم
الى أعضاء بارزين في مجلس الشيوخ الروماني للضغط على قرارات ذلك المجلس ،
او التأثير عليها ، ويذكر عدد من المؤرخين الرومان حوادث تشهد بذلك ، منها قيام

انطيوخس الرابع سنة ١٧٣ باهداء احدى اثارهم ذهبيا يزن خمسين دراهمة ذهبية (١٨٣)، وارسال دميتريوس الاول الى عضو بارز اخر اكليل قيمته عشرة الاف ستاتير (١٨٤)، وتقديم تروفون الى عضو ثالث تمثالا ذهبيا لالهة النصر بالقيمة نفسها (١٨٥). واخيرا عرض انطيوخس السابع عددا من الهدايا على القائد الروماني سكيبيو اميليانوس عندما قابله في اسبانيه (١٨٦).

وقد استغل ملوك سورية في العصر الهلنستي غابات لبنان لتنفيذ بعض اغراضهم السياسية، وقدموا في بعض الاحيان هداياهم من السفن التي اشتهرت بجودتها في تلك الايام. وعلى هذا قدم سلوقس الثالث عشر سفنا الى جزيرة رودوس (١٨٧)، كما تسلم الاخيون (١٨٨) عشر سفن هدية من حليفهم سلوقس الرابع. ووضع انطيوخس الرابع معظم اسطوله تحت تصرف رودوس (١٨٩) بعد تعرضها لكارثة طبيعية.

٤ - الجزية :

ويبدأ من عهد انطيوخس الاول اضطر ملوك سورية الى دفع جزية سنوية الى القبائل الغالية (١٩٠). واستمر الحال على هذا النحو الى عهد انطيوخس الثالث، الذي اعاد للامبراطورية هيبتها واتساعها وامتنع عن دفع الجزية الى الغال، الا انه اضطر نتيجة صراعه الخاسر مع روما الى ان يدفع لها بموجب ينود معاهدة افامية (سنة ١٨٩) جزية هائلة بلغت في تفاصيلها (٥٠٠) وزنة دفعت فورا وقبل التوقيع على المعاهدة و (٢٥٠٠) وزنة بعد التوقيع و (١٢٠٠٠) وزنة تدفع سنويا (١٩١). ويذكر المؤرخ ليفيوس انه عندما اضطر انطيوخس سنة ١٧٣ لتأخير دفع الالتزامات، اعتذر بنفسه امام مجلس الشيوخ (١٩٢). وتذكر مصادر يهودية ورومانية انه حتى سنة ١٦١ كان رصيد الجزية المفروضة يناهز (٢٠٠٠) وزنة (١٩٣)، وكان يحق لحليف روما الملك البرغامي اتالوس تحصيل (٤٠٠) وزنة منها (١٩٤).

٥ - نفقات الحروب :

على ان اكبر النفقات دون شك، كانت نفقات الحروب المباشرة، وقد قدر المؤرخ المعاصر (كافانيك) Cavaignac نفقات حرب انطيوخس الثالث ضد روما في سنة واحدة هي سنة ١٩١ فناهزت ثمانية الاف وزنة (١٩٥). وكان تحقيق النصر هو المجال الوحيد لتعويض هذه النفقات الباهظة. وكانت الغنائم التي كان الظافر يسطو عليها تدفع بالهزوم الى درك من الفقر المدقع لا ينقذه منه الا تراكم السنين او تحقيق نصر. وقد حدد مصدر قديم كمية الغنائم التي حصل عليها بطليموس الثالث في حرب لاوديكي

بقيمة اثنين واربعين الفا وخمسمائة وزنة (١٩٦) . أي ما يعادل ثلاثة اضعاف ما فرضه الرومان على انطيوخس الثالث . ويرر الفارق هنا بغنى سورية في عهد انطيوخس الثاني الذي لم يخض حروبا مستمرة كالتى خاضها خليفته الثالث .

ورغم ذلك تتفق المصادر الرومانية وبخاصة ليفيوس في تفصيلها الغنائم التي غنمها سكيبيو الاسيوي (قاهر انطيوخس الثالث) وعرضها في موكب نصره في روما، والتي تضمنت (١٢٣١) نابا لافيال هندية و (٢٣٤) اكليلا من الذهب و (١٤٠.٠٠٠) قطعة ذهبية و (٢١٤.٠٠٠) دراخمة رباعية و (٣٢١.٧٠) آنية من الفضة و (١.٠٢٣) دراخمة ذهبية صيغت بشكل آنية و (١٣٧.٢٤) دراخمة من الفضة على شكل سبائك . اضافة الى (٤٩) اكليلا من الذهب و (٣٤٢.٠٠) دراخمة رباعية و (١٣٢٣.٠) حاوية فضية (١٩٧) حصل عليها احد قادة الحملة .

ولما كانت اوضاع الحرب تؤثر جذريا على ميزانية المملكة فترفعها في ايام النصر لدرجة تجعل الملوك يتهافون على تخليد انفسهم باعمال انشائية مكلفة جدا ، فقد كانت الدولة تبدو في معظم الاحيان في نظر الاغريق والرومان بمظهر الغنى لدرجة دفعت المؤرخ الروماني بلوتارخوس (١٩٨) الى التعبير عن هذه الفكرة في اذهان العناصر الاغريقية الرومانية بقوله « ان موظفي وحكام الولايات السلوقية اكثر غنى من ملوك اسبرطة » . وكان هذا الشعور الذي لازم الاغريقي العادي (١٩٩) بخاصة يدفعه الى ترديد مقولة مفادها « ان ممالك آسية غاصة دائما بالذهب » . ولكن سوء حظ المملكة السورية المترامية الاطراف كانت في افتقارها أحيانا للجنود الاكفاء الذين يحمون هذه الثروات، اذ يذكر احد المصادر الرومانية انه عندما استعرض القائد الفرطاجي هانيبال جنود انطيوخس الثالث الذين تسلحوا بأسلحة مذهبة قال «اعتقد ان ذلك يكفي لاثارة الرومان المعروفين بطمعهم الفائق» (٢٠٠) .

قائمة الاختصارات المعتمدة

- A.J.A., American Journal of Archceology (N.Y) .
- B.C.H., Bulletin de Correspondance Hellenique (Paris) .
- Bikerman . Ins Sél, E.Bikerman, Institutions des Séleucides (Paris 1938) .
- C.A.H., Cambridge Ancient History (Cambridge) .
- F.H.G, Die Fragmenta der Griechisechen Historiker, ed by F. Jaoby (Leiden 1950) .
- J.A.O.S, Journal of American Oriental Society (N.Y) .
- J.H.S. Journal of Hellenic Studies (London).
- Michel . Recueil , ch. Michel, Recueil, d'iscription s Grecques (Paris 1900) .
- O.G.I.S, Orientis Graeci Inscriptiones Selectae (Leipzig 1903 - 5).
- S.E.G, Supplementum Epigraphicum Graecum (Leiden 1923) .
- S.I.G., Sylloge Inscriptionum Graecarum , ed by W.Dittenberger (1919 - 24) .
- R.E.G, Revue des Études Grecques (Paris) .
- Welles. R.C, B.welles , Royal Correspondence of the Hellenistic wolrd (Paris 1934) .
- Y.C.S, Yale Classical Studies (New Haven) .

الحواشي :

- (١) جميع التواريخ الواردة في هذا البحث سابقة للميلاد ما لم ينوه صراحة بغير ذلك .
- (2) Polybios, X, 27, 13; Macc., I, 13.15; II, 3,13; Diodoros, XXXIII, 4,4; Welles., R.C, 18, 13; 41, 8; O.G.I.S, 229, 106; Cf. Holleaux, B.C.H., (1924) P. 38.
- (3) Cf. Rostovtzeff, Anatolian Studies (1923)P. 307(N.2); Macc,I, 3,38.
- (٤) المنطقة الشمالية الغربية من سورية شمالي خليج اسكندرون .
- (5) Welles, R.C, 18, 20; Cf. W.Tarn, Class., Rev., (1935) P. 24.
- (6) Pliny., N.H., VI, 119; Cf. R.Dussaud, Top. Hist., P. 460.
- (٧) ابراهيم نصحي ، تاريخ مصر في عصر البطالة ، الطبعة الرابعة (القاهرة - ١٩٧٦) ج٤ ، ص ١٥٩ .
- (8) Posidon. 87 fr 109; Jos., Ant., XIII, 246; Cf.Bikerman, Ins, Sel, P.109 (N.7) .
- (9) Diod., XIX, 55,3.
- (10) Mc Dowell, Objects from Seleucia, P. 162.
- (11) App., Syr. 45 .
- (12) Olmstead, J.A.O.S, LVI. P.247.
- (13) S.E.G. VII, 5.
- (14) Memmon, II, F.H.G, III 533; Cf. Strabon. 499 .
- (15) Welles , R.C, 43,3.
- (16) S.E.G, I, 366.
- (17) Welles, R.C, 20, 56.
- (18) M. Rostovtzeff, Y.C.S, III, P. 41.
- (19) Cf. Bikerman, Opcit, p. 203.
- (20) Jos., Ant., XII, 140 .
- (21) Cf. Bikerman, Opcit, p. 113.
- (22) Cf. Bikerman, opcit, P. 130.
- (23) Macc., II, 3,2,9,16 .
- (٢٤) نصحي ، البطالة ، ج٣ ، ص٣٥٢ وما بعدها .
- (25) Macc., I,10,40 .

- (26) Macc., II,4,30 .
- (27) Macc., I,10,39 .
- (28) Cf. Bikerman, opcit. P. 148 ff,
- (29) Cf. Bikerman, opcit, P. 107.
- (30) Opcit, p. 111.
- (31) Opcit, p, 112.
- (32) Opcit, P. 111.
- (33) Opcit, p. 116.
- (34) Opcit, P. 111.
- (35) Opcit, P. 123.
- (36) Opcit, P. 107.
- (37) Opcit, p. 179.
- (38) ibid.
- (39) Opcit, P. 119.
- (40) Opcit, P. 116.
- (41) Opcit, P. 41.
- (42) Macc., I,10,41.
- (43) Macc.. I, 11, 28;34 .
- (44) Macc., I,13,15.
- (45) Macc., I,13,34.
- (46) Macc., I,15,5; 30.
- (47) Jos., Ant., XIII, 247.

(٤٨) انظر مفيد رائف العابد ، عصر سلوقس الاول ، رسالة جامعية غير مطبوعة (القاهرة - ١٩٧٥).

Rostovtzeff. C.A.H, vol VII,P.167.

ص ٣١٢ وما بعدها ، قارن مع :

- (49) Cf. Polyb., XXI, 24; XXII, 7.8; XXI,48; XXII,27, 2;Cf. M.Holleaux, R.E.G. (1898) P. 258; R.E.G. (1937) P. 239; Cf. Jos., Ant, XII, 144.
- (50) Cf. A.Andreades , A history of Greek Public finance (1933) Vol I, P. 89.
- (51) Bikerman, Op cit , P. 106.

- (52) Mecc., II, 4, 23.
- (53) App. Syr. 2; Cf.M. Holleaux. Rome , la Grece et les monarchies hellenistiques, P. 46.
- (54) Polyb., VIII, 23,4.
- (55) Bikerman, opcit, P. 106 (N.2);Cf, Macc., I,10,30.
- (56) Joseph. Ant. XIII, 246.
- (57) App., Bell civ, V,4.
- (58) Macc., I, 10. 30; Cf. Jos., Con., Apion, II, 43.
- (59) Jos., Ant., XIII, 246.
- (60) Macc.,II,4,8;4, 24;Macc.,I, 11,28 Macc., I,13. 65; Diog Laert., II,140.
- (61) Pol., VIII, 23,5.
- (62) Pol., V, 44, 1; X, 27, 2; Cf. Strabon, 525 .
- (63) Bikerman. Opcit, P. 106 (N.2).
- (64) O.G.I.S, 228; Fouilles de Delphes, III, 1 (N. 483); **B. C. H**, (1930) P. 351 .
- (65) Welles. R.C, 15,1,22.
- (66) Macc.. I, 13,41.
- (67) Cic., III, Verr., 6; « quasi Victoriae paremium ac poena belli».
- (68) Prophyr. 260 fr. 32, 8 Jac.
- (69) Diod., XXVIII, 15, 2.
- (70) Pol., VIII,23, 5.
- (71) Diod., XXXIV, 15.
- (72) Sardis, VII, 1, (N. 1); **A.J.A**,(1912) , 12,1, 10.
- (73) Macc., II, 4, 23.
- (74) Ibid .
- (75) Macc., II, 4, 27; Cf. Jos., Ant.,XII, 158, 159.
- (76) Welles, R.C, 15; Bikerman, opcit, p. 108 (N. 7), B. Haussoulier, Études sur P. L'Histoire de Milet et du Didymeion (1902) P. 63.
- (77) S. E.G, III, 410; Michel, opcit, 503.

- (78) Ps. Arist., Oecon., 1345, b, 29; Cf. A.M. Andredes, opcit, I, P. 103, M. Rostovtzeff, Kolonats (1910) P. 253.
- (79) M. Holleaux, B.C.H, (1924) P.42.
- (80) Iasos, Michel, 463; Pergame, Michel, 519, 20; S. E. G; II, 580; Cf. H.Francotte, Les finances des grecques (1909) P. 91 .
- (81) Joseph. Ant., XII, 142; Cf. XIII, 50; Macc., I, 10, 30.
- (82) P. Tebtunis, III, 701, 186.
- (83) Aristotle, Oecon, 1346, a, 4; Cf. Bikerman, Opcit, 111 (N. 4).
- (84) C.F. Belleine, Class. Rev, (1906) P. 81; Cf. Bikerman, Opcit, p. 111, (N. 5) .
- (85) Welles, Opcit, Index. S.V; Cf.Bikerman, opcit, P. 111 .
- (86) Welles, opcit, 22, 11.
- (87) Welles, opcit, 15,2.
- (88) Diod., XIX, 48; P.Cairo Zenon, I, 59036 , 25.
- (89) Pol., XXI, 34, 7; XXII, 17,4.
- (90) Pol. XIII, 9,2 .
- (91) Macc., II, 14, 4; Cf. Welles, R.C, 22, 11.
- (92) Macc., I,13,37.
- (93) Macc., I, 10,29.
- (94) Jos., Ant., XII, 142.
- (95) M. Rostovtzeff. Y.C.S, III (1932) P. 81; R. H.. Mc Dowell, Objects from seleucia (1935) p. 179.
- (96) F.Heichelheim, R.E. XVI, 160;C.Preaux,Les Ostraca grecs de Brooklyn (1935) P. 15.
- (97) Macc., I, 10, 29; Cf. Bikedman, Opcit, pp. 112 (N.4) , 113.
- (98) Bikerman, ibid (N. 6).
- (99) Phylarch. 81 fr . 65 Jac; Athen., 73 d; Bikerman, opcit, P. 113(N.7).
- (100) Rostovtzeff, opcit, p. 86; Mc Dowell, Opcit, p. 50;Bikerman, opcit,p. 114 (N. 3) .
- (101) Macc., I, 10, 42; Jos. Ant ., XIII, 55; Cf. XI, 297.

- (102) Macc., II, 11,3.
 (103) S.I.G, III, 353, 552; Cf. S.E.G,IV, 560; Welles, R.C.9; Cf. 43.
 (104) L. Robert, **B.C.H.**, (1933) P. 468 (N. 1).
 (105) A. Bouché Leclercq, Histoire des lagides, III, p. 304.
 (106) Bikerman, Opcit, p. 115 (N. 4).
 (106) Pol., V,89,8; XXI, 45,17.
 (107) H. Francotte, Les finances des cités grecques (1909) P. 267.
 (108) M. Rostovtzeff, **Y.C.S.**, III, p. 79 .
 (109) Jos., Ant., XII, 141.
 (110) Ps. Aristotle. Oecon. 1346, &I,1352, b. 26; Cf. J.Johnson, The excavations at Dura - Europos, II,P. 157.
 (111) Ps. Aristotle. Oecon. 1352, b, 26;Cf.A. Andreades, **B.C.H.**,(1929)p.2.
 (112) Rostovtzeff. Opsit, p. 66 (N.12) : Mc Dowell, Stamped and inscribed objects form Seleucia on the Tigris (1935) p. 176; Cf. Strabon, 798.
 (113) Macc. I, 10, 31; Jos., Ant., XIII, 51.
 (114) Macc., I, 11, 35; Jos., Ant., XVIII, 90;XVII, 205;Cf. Bikerman, Opcit, P. 113 (N. 8).
 (115) Mc Dowell, Opcit, p. 173.
 (116) Rostovtzeff, Opcit, p. 87.
 (117) Welles, R.C, 70,12.
 (118) Rostovozeff, Opcit, p. 77; Cf.65; Mc Dowell, Opcit, p. 176.
 (119) Rostovtzeff, opcit, p. 64.

(١٢٠) ابراهيم نصحي ، البطالة ، ج٢ ، ص ٢٥٢-٢٨٧ .

- (121) Ps. Aristotle, Oecon. 1346, a, 1; Diod., II, 41; Cf. P. Aegyptus,(1936) 237.
 (122) Ps. Arist., Oecon. 1346, a, 5.
 (123) **B.C.H.**, (1922) 307; S.E.G, II, 579.
 (124) O.G.I.S., 215.
 (125) Bikerman, Opcit, P.110, (N.6).
 (126) Welles, R.C, 41,8.

- (127) O.G.I, S, 228, 7; Cf. Rostovtzeff Kolonat, p. 244.
- (128) Pol., V, 89,9; Cf. Holleaux, **R.E.G**, (1923) P.485.
- (129) Diod., XXXI, 36; Cf. Pol., XXI17, 6.
- (130) Ps. Arist., Oecon. 1345, b, 33,
- (131) E. Schürer, Geschichte der Judischen Volkes, I. P. 380.
- (132) Jos., Ant., XII, 141; Cf. Livy., XXXVII, 56, 2; Rostovtzeff, Klio, (1911), P. 387.
- (133) Pol., XI, 34, 12.
- (134) Pol., XIII, 9,5.
- (135) App. Syr. 47; Cf. Diod., XXXI, 32.
- (136) Pol., V, 76, 10.
- (137) Macc., II, 8, 10; Cf. Macc. I, 3,41, 10,33.
- (138) Daniel, XI, 29; Macc., I,19.
- (139) Pol., XXXI, 4,10.
- (140) P. Tebtunis, III, 781.
- (141) Pol., V, 54,9.
- (142) Diod., XXXIII, 4; Jos., Ant., XII, 236; Macc., II, 3, 11 .
- (143) Cf. M. Holleaux, **R.E.A**, (1916)P. 77.
- (144) Macc., II, 3. 11.
- (145) Macc., II, 5,21; Macc, I, 1,21.
- (146) Gran., Licin., 28; Cf. Bikerman, Opcit, P. 121.
- (147) Pol., XXXI, 11.
- (148) Justin., XXXII, 2.1; Sulpicius.Severus. II, 19, 6.
- (149) Diod., XXXIV, 27.
- (150) Arnobius. Advresus. Nationes, VI, 21; Cf. Bikerman, Opcit, P. 122 (N. 2) .
- (151) Livy., XXXV, 49, 10.
- (152) Cf. Bikerman, Opcit. P. 49.
- (153) Pol. X, 27, 3; Cf. E.Babelon, les Rois de Syrie, p.L XXX.
- (154) O.G.I.S, 335, 134.

- (155) Welles . R.C, 18.
- (156) Plin, V, 86, VI, 31.
- (157) Jos., Ant., XII, 152.
- (158) Macc., I,10, 45.
- (159) M.Holleaux, **B.C.H**, (1924) P. 24.
- (160) Jos., Ant., XII, 140; Cf. Macc.II, 3,2; 9, 16.
- (161) Jos., Ant., XII, 142; Macc., I, 10, 44; Lucian., de dea Syr. 17;19.
- (١٦٢) مفيد رائف العابد ، انشاء المدن في اطار السياسة السلوقية لهلينة سورية ، رسالة جامعية غير مطبوعة (القاهرة - ١٩٧٢) ص ١٥ وما بعدها .
- (163) Libanius, Antioch. 121; 125; Cf. K.O.Mueller, *Antiquitates Antioch-enae* (1839) P. 69.
- (164) Cf. L. Robert, *Études anatoliennes*, P. 452.
- وايضا ، مفيد رائف العابد ، المرجع السابق ، ص ٢٥ وما بعدها .
- (165) O.G.I.S, 213; Cf. S.E.G, III, 577, 30.
- (166) Livy, XLI, 20; Cf. Macc., I,3,30; Pausanias, V, 12,4.
- (167) E.Bevan, *The house of Seleucus* (1902) II, P. 148.
- (168) Welles, R.C, 5.
- (169) B. Haussoullier, *Études sur L'Histoire de Milet* (1902) P. 215.
- (170) Welles, R.C, 70; Cf. Bikerman, *opcit*, p. 124 (N.3).
- (171) S.E.G, I, 366.
- (172) Welles, R.C, 12, I, 20.
- (173) Posidon., 87 Fr. 21; Athen., 540; F.H.G, IV, 425.
- (174) Pol., XXVIII, 20, 11; 22,11.
- (175) Athen., 211 a.
- (176) Holleaux, **B.C.H**, (1933) P.7.
- (177) Macc., I,11,58.
- (178) App., Syr., 6.
- (179) Livy, XXXVI, 26, 5.
- (180) Livy, XXXVI, 11,8.
- (181) Livy, XXXIX, 28,6.

- (182) Pol., XXXIII, 5,4.
- (183) Livy, XLII, 6, 18.
- (184) App., Syr., 47; Pol., XXXII, 6,1.
- (185) Diod, XXXIII, 28 a.
- (186) Livy, Epit., 57.
- (187) Pol., V, 89,8.
- (188) Pol., XXII, 12, 13.
- (189) Michel, Recueil (1900) 335, 25; S.E.G, III, 644.
- (190) Livy., XXXVIII, 10, 3; Welles, P. 81; Cf. Justin, XXVII, 2, 12.
- (191) Pol . XXI, 16,5.
- (192) Livy, XLII, 6, 18.
- (193) Macc., II, 8, 10.
- (194) Pol., XXI , 16.
- (195) E. Cavaignac, Population et capital dans le monde Méditerranéen antique (1923) P. 113.
- (196) Porphy., 260 fr. 32, P. 1223, 25 Jac.
- (197) Livy, XXXVII, 59, 3, 58,5.
- (198) Plut., Agis, 7.
- (199) Livy, XXXV, 48, 7.
- (200) Macrob., II, 2.